



Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الاتحاد من أجل المتوسط

الاتحاد من أجل المتوسط منذ اعتماد خارطة الطريق لعام ٢٠١٧

الوضع القائم و المسيرة
المستقبلية



يشارك الاتحاد الأوروبي
في تمويل الأمانة العامة
للاتحاد من أجل المتوسط

محتويات

١. تعزيز التعاون الإقليمي: منتدى حوار فريد في منطقة المتوسط ٤
 - ١,١ تعزيز الحوار السياسي ٤
 - ١,٢ النهج المتعدد الأطراف ٥
 - ١,٣ جهة فاعلة عالمية ٦
٢. تعزيز الاستقرار الإقليمي والتنمية والتكامل: ٥ أولويات جديدة للاتحاد من أجل المتوسط ٧
 - ٢,١ العمل البيئي والمناخي ٧
 - ٢,٢ التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة والشاملة ٨
 - ٢,٣ الشمول الاجتماعي والمساواة كعنصر أساسي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة ١٠
 - ٢,٤ التحول الرقمي ١١
 - ٢,٥ الحماية المدنية ١٢
 - ٢,٦ القضايا الشاملة ١٢
٣. زيادة التأثير على الأرض للمواطنين: و القدرة للعمل ١٣
 - ٣,١ التزام أقوى لتأثير أكبر ١٣
 - ٣,٢ تعزيز العمل على الأرض ١٣
 - ٣,٣ قدرة أفضل على العمل ١٤
 - المسيرة المستقبلية ١٥
- مرفق المشاريع التي تحمل علامة الاتحاد من أجل المتوسط (UfM):
الخلفية، الحالة الراهنة والنقاط الرئيسية ١٦



شكّل اعتماد خارطة طريق الاتحاد من أجل المتوسط من قبل وزراء الخارجية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ نقطة تحول بالنسبة للمؤسسة، على المستويين السياسي والتشغيلي.

أن خارطة الطريق لعام ٢٠١٧ تظل الإطار الاستراتيجي الشامل لعمل الاتحاد، واتفقوا على ضرورة منح الأولوية، في السنوات القادمة، لخمسة مجالات عمل يمكن للاتحاد أن يلعب دورًا حاسمًا من خلالها عبر توفير مزايا نسبية نحو التعافي المستدام بعد الوباء، مما يمهّد الطريق لإنشاء مجتمعات واقتصادات أكثر مرونة في المنطقة.

تعرض هذه الوثيقة والأقسام التالية، بناءً على طلب الرئاسة المشتركة للاتحاد خلال اجتماع كبار المسؤولين الذي عقد في برشلونة في ٢١ أكتوبر ٢٠٢١، التقدم المحرز في خارطة طريق الاتحاد من أجل المتوسط، وتسلط الضوء على المراحل التي تم اجتيازها في خمس مجالات ذات أولوية أقرها الوزراء في عام ٢٠٢٠.

أعطت خارطة الطريق زخمًا جديدًا للاتحاد من أجل المتوسط وسمحت لأمانته بتحديد الرؤية الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، بتوجيه وبدعم من الرئاسة المشتركة للاتحاد، لتنفيذ إطار تعاون معزز في المنطقة الأورومتوسطية يساهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، مما يتماشى مع أجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠.

في المنتدى الإقليمي الخامس للاتحاد من أجل المتوسط، الذي عقد في ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٠ في برشلونة، بالتزامن مع الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لعملية برشلونة، أكد وزراء الخارجية مجددًا

١. تعزيز التعاون الإقليمي: منتدى حوار فريد في منطقة المتوسط

١,١ تعزيز الحوار السياسي

لا يزال الحوار السياسي الإقليمي هو الهدف الرئيسي للدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط. ومن خلال ذلك، يساهم الاتحاد في خلق بيئة سياسية تساعد على تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة الأورومتوسطية.

على مستوى الاتحاد من أجل المتوسط

انعقاد المنتدى الإقليمي السنوي أربع مرات.

منذ عام ٢٠١٧، يكتسب المنتدى الإقليمي للاتحاد من أجل المتوسط، الذي يجمع وزراء خارجية الدول الأعضاء، زخمًا من حيث الانتظام والاتساق والمشاركة والنتائج.

شهد المنتدى الإقليمي الخامس للاتحاد من أجل المتوسط /الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لعملية برشلونة أعلى مستوى من المشاركة منذ عام ٢٠١٥، لا سيما مع مداخلات جلالة الملك فيليب السادس ملك إسبانيا، ورئيس الحكومة الإسبانية السيد بيدرو سانشيز.

بعد مرور ٢٥ عاماً:
ما هي آفاق التعاون
الأورو متوسطي؟

الاحتفال بالمتوسط

نحو عقد جديد من
التعاون الأورومتوسطي

أصوات من المتوسط



أجل المتوسط و قد استمرت عن بعد خلال جائحة كوفيد-١٩. ويتناول المشاركون القضايا السياسية والأمنية الحالية في المنطقة الأورومتوسطية لتعزيز الحوار حول التحديات الرئيسية في المنطقة.

تم تحسين آلية التواصل بين كبار المسؤولين والأمانة من خلال منصة رقمية أطلقتها الأمانة والزيارات المنتظمة لمقر الاتحاد من أجل المتوسط، بالإضافة إلى التقارير الشهرية التي يرفعها الأمين العام إلى اجتماع كبار المسؤولين.

على المستوى الإقليمي

فإن التحديات الملحة التي تواجهها المنطقة الأورومتوسطية تتسم بطبيعتها العابرة للحدود وتبرز الأهمية الأساسية للتعاون متعدد الأطراف والإقليمي وشبه الإقليمي. وفي هذا الصدد، تسعى الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط جاهدة إلى تعزيز أوجه التآزر والتكامل بين أطر التعاون القائمة في المنطقة.

أطر العمل المتوسطة

لا يقتصر هذا المجال على أمانة الاتحاد من أجل المتوسط، بل يشمل المؤسسات الأخرى المرتبطة بأهداف مسار برشلونة، ومن بينها مؤسسة آنا ليند (ALF)، والجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط (PA-UfM) وكذلك الجمعية الأورومتوسطية الإقليمية المحلية (ARLEM).

تقوم الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط بالتنسيق المستمر مع هذه المؤسسات، حيث تشارك كل عام في اجتماعات مجالس إدارتها، وتكمل برامج العمل الخاصة بكل منها بشكل متبادل.

في عام ٢٠٢٠، أطلق وزراء الاتحاد «يوم المتوسط» ليتم الاحتفال به في ٢٨ نوفمبر من كل عام بغية إبراز مبادرات التعاون وجهود التنسيق بين الجهات الفاعلة في المنطقة. ويمثل البعد الثقافي القوي لهذا الحدث فرصة لتعزيز التآزر مع مؤسسة آنا ليند.

علاوة على ذلك، تعمل أمانة الاتحاد من أجل المتوسط جنبًا إلى جنب مع المنظمات الإقليمية والأطر النشطة في المنطقة الأورومتوسطية، ولا سيما جامعة الدول العربية، واتحاد المغرب العربي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجموعة فيشجراد، ومجلس دول البلطيق، ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود.

في نوفمبر ٢٠١٩، استضاف الاتحاد الاجتماع التنسيقي السنوي للمنظمات الحكومية الدولية العاملة في المنطقة الأورومتوسطية، بهدف ضمان التكامل في العمل، ومتابعة الأهداف المشتركة وتحقيق نتائج وتأثير أكبر.

بالإضافة إلى المشاركة المنتظمة والنشطة في الاجتماعات الوزارية والفنية للحوار ٥+٥، تشارك أمانة الاتحاد من أجل المتوسط في تنظيم المنتديات السنوية للمراكز البحثية ٥+٥ MedThink بالتعاون مع المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed) وذلك منذ عام ٢٠١٦.

دعمت أمانة الاتحاد من أجل المتوسط إطلاق قمة الضفتين على عدة مستويات، بما في ذلك من خلال تنظيم حوار إقليمي في مايو ٢٠١٩ ضم العديد من أعضاء المجتمع المدني من منطقة المتوسط.

ومنذ ذلك الحين، شارك الاتحاد في اللجنة التوجيهية للمبادرة، وقدم الدعم الفني والمالي لبعض المشاريع المختارة، وينسق بشكل وثيق مع فرنسا التحضير لقمة المتوسط القادمة «Sommet des mondes méditerranéens» في بداية عام ٢٠٢٢.

١,٢ النهج المتعدد الأطراف

تعمل منصات حوار السياسات الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط على تعميق الحوار الإقليمي من خلال نهج متعدد الأطراف وتكلمة المسار الوزاري في كل قطاع من قطاعات التعاون الإقليمي، وصولاً إلى فهم أفضل للاحتياجات المحددة لأصحاب المصلحة، و لتبادل الخبرات وتعزيز المشاريع الملموسة.

منذ عام ٢٠١٧ ...

أكثر من ١٥ منصة إقليمية، متصلة بشبكة تضم أكثر من ٤٠٠ من أصحاب المصلحة من خلال ما يزيد عن ٤٠٠ منتدى للخبراء / ٣٠٠ اتفاقية شراكة / ٢٥٠ حدثًا.

في ضوء الدور المهم الذي لعبه المجتمع المدني في إطلاق الشراكة الأورو-متوسطية وتطويرها، تولي أمانة الاتحاد من أجل المتوسط اهتمامًا خاصًا لتمكين هذه الشراكة من إسماع صوتها.

عقد منتدى عن بعد للاتحاد من أجل المتوسط في ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٠ لمناقشة مستقبل التعاون مع المجتمع المدني في المنطقة،

٢. تعزيز الاستقرار الإقليمي والتنمية والتكامل: ٥ أولويات جديدة للاتحاد من أجل المتوسط

بين أعضائه حول القضايا العالمية الملحة لتغير المناخ والتدهور البيئي. يحدد الإعلان الوزاري للاتحاد بشأن البيئة والعمل المناخي مسار عمل طموحاً وشاملاً للمنطقة، لا سيما من خلال اعتماد أجندة ٢٠٣٠ «متوسط أكثر إخصاراً».

وتشمل هذه الأجندة تدابير طموحة على مدار السنوات العشرة القادمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالبيئة بحلول عام ٢٠٣٠. لقد مهدت أمانة الاتحاد من أجل المتوسط الطريق لإدخال إطار عمل للرصد يراعي السيناريوهات المحتملة لفترة ما بعد الجائحة.

وقد تم تنفيذ هذه العملية بالتنسيق الوثيق مع الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط لضمان الدعم السياسي اللازم، واعتماداً على المشاريع الإقليمية ذات الصلة لضمان التعاون على أساس النهج المنطلق من القاعدة.

في هذه المجالات، تضمن أمانة الاتحاد من أجل المتوسط التنسيق مع أطر العمل العالمية والإقليمية الأخرى. ولا سيما خطة المتوسط النموذجية ٢٠٣٠ «بامكس» (PAMEx)، والتي يجرى تنسيقها بشكل وثيق مع السلطات الفرنسية.

وقد شاركت الأمانة في إطلاقها في قمة الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN). كما زار القائمون على خطة «بامكس» مقر الاتحاد من أجل المتوسط في ٢٢ أكتوبر ٢٠٢١.

ومن أجل تحقيق نتائج فعالة ومستدامة، اعتمد الاتحاد من أجل المتوسط استراتيجية شاملة للتنمية المستدامة تتناول أيضاً التحديات الرئيسية مثل المياه والطاقة والتنمية الحضرية.

منذ عام ٢٠١٧، تم إطلاق أجندة المياه للاتحاد من أجل المتوسط لتسهيل تطبيق نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتبني استراتيجية لتشجيع تمويل الاستثمارات المائية اللازمة في

٢.١ العمل البيئي والمناخي

منطقة المتوسط هي نقطة ساخنة لتغير المناخ، حيث ترتفع درجة حرارتها بنسبة ٢٠٪ أسرع من المتوسط العالمي. يؤدي نقص المعلومات الكافية، من بين أمور أخرى، إلى التأخر في تطوير سياسات العمل المناخي الفعالة.

في هذا الصدد، دعم الاتحاد من أجل المتوسط منذ عام ٢٠١٦ جهود جمع المعارف العلمية القائمة، ولا سيما من خلال تقرير أعدته ١٠٠ عالم من شبكة خبراء حوض المتوسط المعنية بالتغيرات المناخية والبيئية (MedECC)، والتي أعدت أول تقييم في هذا المجال على المستوى الإقليمي. وحظي التقرير بتغطية إعلامية كبيرة في جميع الدول الأعضاء بالاتحاد من أجل المتوسط وعلى مستوى العالم، وتم إبرازه في المنتدى الإقليمي الرابع للاتحاد من أجل المتوسط.

علاوة على ذلك، وقعت أمانة الاتحاد من أجل المتوسط في أكتوبر ٢٠٢١ مذكرة تفاهم مع المركز الأوروبي للتنبؤات الجوية متوسطة المدى (ECMWF) لتمكين بلدان الاتحاد من الوصول إلى البيانات الهامة التي يحتاجونها لمواجهة تحديات تغير المناخ في منطقة المتوسط.

تسعى الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط إلى زيادة الوعي باحتياجات تمويل المناخ في المنطقة.

في عام ٢٠٢١، أنشأت «شباكا واحداً» one-stop-shop على موقعها على الإنترنت لتسهيل تبادل المعلومات عن تمويل المناخ بين صانعي القرار، بما في ذلك البيانات وفرص التمويل

ومتطلبات تتبع المناخ.

في أكتوبر ٢٠٢١، شهد الاتحاد من أجل المتوسط إجماعاً تاريخياً

المتزايدة للمنظمة. منذ ذلك الحين، حظى مشروع «كليما ميد» Clima-Med باهتمام أكبر على المستويين الإقليمي والعالمي، لا سيما من خلال الحدث الجانبي الذي نظمه الاتحاد من أجل المتوسط على هامش الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ: «خطوات واقعية من أجل العمل المناخي: من وضع السياسات إلى تعزيز الوصول إلى التمويل المناخي وتنفيذ الإجراءات».

منذ أن حصل الاتحاد من أجل المتوسط على صفة مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ٢٠١٥، نما التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الداعمة للتعاون الأوروبية ومتوسطة بشكل خاص لضمان اتساق الإجراءات الدولية والإقليمية مع بعضها البعض والتمكين من تنفيذ الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة.

تشارك أمانة الاتحاد من أجل المتوسط سنوياً في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك في الاتفاقيات الثلاثة للأطراف بشأن تغير المناخ والتصحر والتنوع البيولوجي. وقد نظمت بانتظام أحداثاً جانبية خلال مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لتسليط الضوء على التحديات في منطقة المتوسط وتنسيق مساهمة المنطقة على المستوى العالمي.

منذ عام ٢٠١٧، انضم الاتحاد من أجل المتوسط لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ و يتعاون مع العديد من وكالات الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب) من خلال مذكرات تفاهم تمنح المنظمة مزيداً من القوة والصلاحية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في المنطقة الأوروبي-متوسطية.

بالإضافة إلى عرض ٢٥ مشروعاً ناجحاً تروج لهم بشكل يومي منظمات المجتمع المدني الداعمة للتعاون الأوروبي المتوسطي. وقد شهد المؤتمر مشاركة أكثر من ١٥٠٠ جهة معنية.

في ظل جائحة كوفيد-١٩، ولكن أيضاً لحشد جمهور أوسع، تعمل أمانة الاتحاد من أجل المتوسط على تطوير أدوات التواصل عبر الإنترنت.

ففي عام ٢٠١٧، أطلقت الدول الأعضاء في الاتحاد منصة رقمية للأطراف المعنية بالاقتصاد الأزرق المتوسطي، من أجل إتاحة أحدث المعلومات حول المناطق البحرية والساحلية، ومناقشة المبادرات والمشاريع المختلفة.

نظراً لكون المنصة في متناول جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط وتديرها أمانته، فقد خضعت لتحسينات مستمرة لتلبية توقعات مستخدميها بشكل أفضل، وللمساهمة بشكل كبير في تعزيز مجتمع الاقتصاد الأزرق المتوسطي.

١.٣ جهة فاعلة عالمية

تقع منطقة المتوسط في قلب التحديات العالمية، مما يجعلها أرضية مناسبة لمعالجتها على نطاق أصغر، وبالتالي مشاركة أفضل الممارسات والحلول الناجحة مع المجتمع الدولي من أجل إلهام العمل الدولي.

بصفته الرئيس المشارك للاتحاد من أجل المتوسط والمساهم المالي الرئيسي فيه، يعد الاتحاد الأوروبي أكثر من مجرد شريك، وهو طرف أساسي في أنشطة الاتحاد من أجل المتوسط.

تعززت التفاعلات وأوجه التآزر مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية. في عام ٢٠٢٠، شاركت أمانة الاتحاد عن كثب في تطوير وإطلاق أجندة الاتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة المتوسط، مما يؤكد ثقة الاتحاد الأوروبي المتجددة في دور الاتحاد من أجل المتوسط الجوهرى لتعزيز التعاون الإقليمي، وكمنتدى حوار متميز لأعضائه البالغ عددهم ٤٢ عضواً. علاوة على ذلك تم عقد الاجتماع الوزاري بين الاتحاد الأوروبي والجوار الجنوبي عقب المنتدى الإقليمي الخامس للاتحاد من أجل المتوسط.

في عام ٢٠١٩، قدمت المفوضية الأوروبية لأول مرة مشروعاً ممولاً من الاتحاد الأوروبي لعلامة الاتحاد من أجل المتوسط (UfM label)، و كان ذلك بمثابة شهادة على القيمة المضافة



الماجستير. بفضل دعم الاتحاد من أجل المتوسط، سجلت الجامعة زيادة مطردة في عدد التسجيلات من جميع أنحاء منطقة المتوسط.

وفي نفس العام، افتتحت الجامعة كلية الهندسة الرقمية والذكاء الاصطناعي، وزودتها بأكبر منصة للهندسة الرقمية في إفريقيا.

ومن المنتظر ان يصل عدد المنضمين لها إلى 7000 طالب من جميع أنحاء المنطقة الأورومتوسطية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بحلول عام 2024.

650 أستاذًا وباحثًا وموظفًا إداريًا وفتيًا ذوي مؤهلات عالية.

80% من الطلاب يشاركون في تجربة التنقل بالخارج.

في ضوء معدلات البطالة المرتفعة في المنطقة، والتي تكون أحيانًا الأعلى في جميع أنحاء العالم، يعالج الاتحاد من أجل المتوسط أيضًا مسألة خلق فرص العمل حيث أطلق مبادرة المتوسط للوظائف (Med4Jobs)، التي تشهد تطورًا مستمرًا واحتفلت بعقد نسختين لحوار أصحاب المصلحة في 2018 و 2020. وتضم المبادرة، حتى الآن، 13 مشروعًا يحملون علامة الاتحاد ويستفيد منها ما يقرب من مئة ألف فرد، معظمهم من النساء والشباب.

في عام 2019، أطلق الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول التوظيف والعمل أجندة طموحة لمنطقة المتوسط في هذه المجالات. في عام 2021، أصدر الاتحاد تقريرًا بعنوان «رؤى وإجراءات لتعزيز التوظيف في جنوب المتوسط: دور ومساهمة الاتحاد من أجل المتوسط»، والذي يلخص عمل الاتحاد في هذا القطاع.

علاوة على ذلك، في ضوء إجراءاته الشاملة والمتكاملة، يشجع الاتحاد من أجل المتوسط أيضًا على توفير فرص العمل من خلال قطاعات أخرى، لا سيما الاقتصاد الأزرق. ففي الإعلان الوزاري الثاني للاتحاد بشأن الاقتصاد الأزرق الصادر في فبراير 2021، عبر الوزراء عن التزامهم التام بتعزيز السياسات والأدوات

دعم الاتحاد من أجل المتوسط باستمرار الحاجة إلى تعزيز الجهود في مجال البحث والابتكار (R&I). فمنذ عام 2020، أدى انضمام الاتحاد إلى الحوار الأورومتوسطي حول البحث والتطوير إلى اعتماد ناجح لثلاث أجنحة بحثية جديدة لمنطقة المتوسط، حول تغير المناخ، والصحة، والطاقة المتجددة. يتم حاليًا التحضير لأول مؤتمر وزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول البحث والتطوير ومن المتوقع أن يعقد في عام 2022.

في عام 2021، بهدف تعزيز العلاقة بين الابتكار والتوظيف في منطقة المتوسط، أطلق الاتحاد، بدعم من المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، كتيبًا جديدًا للأوساط الأكاديمية والصناعية وصانعي السياسات، يتضمن تحليلًا للبيانات النوعية والكمية جمعتها 35 منظمة حول منطقة المتوسط، بالإضافة إلى مجموعة لأفضل الممارسات والمبادرات و146 برنامجًا و 1350 إصدارًا.

وأعقب ذلك تدريبات رقمية، لاسيما في الأردن وتونس، لمؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث وصانعي السياسات وممثلي الصناعة. ومن المقرر أن يعقد منتدى متابعة رفيع المستوى حول الابتكار وقابلية التوظيف في 18 نوفمبر 2021.

يشارك الاتحاد من أجل المتوسط بقوة في معالجة التحديات المعقدة التي تواجه قطاع النقل لإقامة بنية تحتية تتسم بالكفاءة والتكامل والتشغيل البيئي والاستدامة، وتحسين ربط شبكات النقل في المنطقة الأورومتوسطية.

يعمل الاتحاد من أجل المتوسط على تطوير استراتيجية شاملة جديدة للنقل البري والبحري والربط اللوجستي لمنطقة المتوسط، بالتنسيق الوثيق مع الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط والدول الأعضاء في إطار المنصة الإقليمية للنقل.

البعد الثاني للنمو الشامل هو تنمية رأس المال البشري.

يعد التعليم العالي هدفًا استراتيجيًا للاتحاد من أجل المتوسط حيث أطلق حوارًا إقليميًا حول تدويل التعليم العالي في منطقة المتوسط بالإضافة إلى دراسة حول هذه القضية، يجريها اتحاد الجامعات المتوسطية (UNIMED) في 10 دول - الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا وموريتانيا والمغرب وفلسطين وتونس - مع التركيز بشكل خاص على الموارد والفرص المتاحة على المستويين الوطني والإقليمي.

في عام 2019، أقامت الجامعة الأورومتوسطية بفاس (UEMF)، وهي مشروع رائد للاتحاد، أول حفل تخرج لحاملي شهادات

2030 الأجددة الخضراء المتوسطية

حماية وحفظ واستعادة الموارد الطبيعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ضمن نهج متكامل قائم على النظام الإيكولوجي



الحد من التلوث في البر والبحر والجو.



الانتقال نحو اقتصاد أخضر ودائري، ومنخفض الاستهلاك في الكربون وشامل اجتماعيًا.



في عام 2017.

منطقة المتوسط.

بعد الانفجار المدمر الذي وقع في 4 آب / أغسطس 2020 في مرفأ بيروت، ولاعتماد حلول إقليمية، نظمت أمانة الاتحاد من أجل المتوسط ثلاثة اجتماعات غير رسمية مع أكثر من 60 مشاركًا لتقييم الأضرار الأولية والاحتياجات مع إيلاء الاعتبار الواجب لما يلي: التراث العمراني لبيروت باعتباره جزءًا أساسيًا من هوية منطقة المتوسط، وتناول سبل استعادته وإعادة بنائه.

2,2 التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة والشاملة

مع انطلاق التنمية الاقتصادية في المنطقة الأورومتوسطية، كلفت خارطة طريق الاتحاد من أجل المتوسط الأمانة العامة بإعداد دراسة حول مستويات التكامل الإقليمي. في عام 2021، تم إطلاق التقرير المرحلي للاتحاد من أجل المتوسط حول التكامل الإقليمي بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وقدم نتائج رئيسية وتوصيات متعلقة بالسياسات في خمسة مجالات: التجارة، والتمويل، والبنية التحتية، وحركة الأفراد، والبحث والتعليم العالي.

تم عقد اجتماعين وزاريين حول التجارة في عامي 2018 و 2020، وتم تنظيم ثلاث نسخ متتالية من منتدى الاتحاد من أجل المتوسط للتجارة والاستثمار كمتابعة ملموسة لتوصيات المؤتمرات الوزارية. علاوة على ذلك، في عام 2021، عُقد أول مؤتمر حول حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، ونظمت الأمانة العامة للاتحاد سلسلة من التدريبات الفنية حول قواعد المنشأ لأصحاب المصلحة من مصر والأردن، مع التخطيط لدورات تدريبية أخرى في لبنان وفلسطين.

تدعم أمانة الاتحاد من أجل المتوسط التكامل التجاري بين شركاء جنوب المتوسط، ولسيما عبر اتفاقية أغادير. في عام 2019، بدأ الاتحاد، بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، في إعداد تدريب فني في مجال السياسات التجارية للدول الأعضاء في الاتفاقية.

في هذا الإطار، تعقد أمانة الاتحاد من أجل المتوسط، منذ عام 2019، ورش عمل وطنية حول التمويل المستدام للمياه لدعم تنفيذ الاستراتيجية المالية لأجندة المياه من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد، وفقًا لمتطلبات واحتياجات كل دولة.

علاوة على ذلك، نظم الاتحاد منتديات حول حوكمة المياه والأعمال بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية حيث تم إبراز الصلة بين الأمن المائي والنمو الاقتصادي. وفي ضوء الأهمية المتزايدة للمياه والصرف الصحي خلال جائحة كوفيد-19، قام الاتحاد من أجل المتوسط بتوجيه أنشطته لجذب انتباه الفاعلين بمنطقة المتوسط لهذه القضايا.

اعتمد وزراء الاتحاد من أجل المتوسط في يونيو 2021 إعلانًا وزاريًا جديدًا بشأن تأمين الطاقة والانتقال منخفض الكربون، وذلك في إطار خطط عمل ملموسة يتم وضعها من قبل منصات الطاقة الثلاثة للاتحاد.

يعد تمكين الفاعلين على المستوى المحلي من صنع التغيير مكونًا أساسيًا للتحويل إلى الطاقة المستدامة. لذا تعاون الاتحاد من أجل المتوسط، في عام 2018، بشكل مكثف مع السلطات المحلية في هذا الشأن وكذلك مع مركز كوبنهاغن لكفاءة الطاقة من خلال فاعلية جديدة شاركت فيها أكثر من 20 بلدية لتبادل الرؤى حول إمكانية تسريع عملية إنارة الشوارع بتقنيات موفرة للطاقة.

أخيرًا، يعد التوسع الحضري المستدام أمرًا أساسيًا للتصدي لتغير المناخ. وتمتلك مدن المتوسط القدرة على تولي قيادة الانتقال إلى التنمية المستدامة دون التضحية بالنمو الاقتصادي. هذا الاعتقاد هو الدافع وراء خطة عمل التنمية الحضرية الاستراتيجية للاتحاد من أجل المتوسط 2040 وخطة عملها للإسكان الميسور التكلفة والمستدام، والتي تم إطلاقها عقب المؤتمر الوزاري الثاني للاتحاد حول التنمية الحضرية المستدامة

مؤتمر نساء المتوسط في أرقام



ودعم التدريس والتعلم على كافة المستويات لتحقيق التكامل الرقمي على نطاق واسع.

في عام ٢٠١٩، شكّل مؤتمر الاتحاد من أجل المتوسط حول التحول الرقمي والمهارات الرقمية للمستقبل، الذي عقد في تالين، خطوة مهمة للمشاركة في المشهد التكنولوجي سريع التغيير بسوق العمل، حيث اعتمد المؤتمر على تجربة إستونيا كواحدة من أكثر المجتمعات الرقمية تقدماً على مستوى العالم.

كمتابعة للمؤتمر، أطلق الاتحاد من أجل المتوسط في عام ٢٠٢١ ثلاث ورش عمل حول الحوكمة الإلكترونية تم عقد اثنتين منهم في الجزائر وفلسطين، بالشراكة مع المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي ومجموعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإستونية، و دول الاتحاد في جنوب وشرق المتوسط.

منذ عام ٢٠١٧، دأبت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط على دعم تطوير مشروع الفرصة الجديدة المتوسطي (MedNC) ليمتد لبلدان جديدة. توفر شبكة «مدارس الفرصة الثانية» منذ عام ٢٠١٨ المساعدة للشباب غير الملحقين بالتعليم أو بالتوظيف و يحتاجون للتدريب (NEETs)، بالتنسيق مع المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية (IECD). ويضم هذا المشروع شبكة من أكثر من ٢٦ ألف شاب و ١٠٠ مركز شريك في تسع دول أورو متوسطية.

٢,٤ التحول الرقمي

في العصر الرقمي، لم يعد دمج التقنيات الجديدة في أنظمة التعليم مسألة اختيار لأي دولة تسعى إلى تحقيق نمو ذي ومستدام. أظهرت جائحة كوفيد الحاجة إلى تحفيز الانتقال

منظمة ومنسقة في المنطقة الأورومتوسطية، بأفق ٢٠٣٠، وبالتشاور الوثيق ليس فقط مع شباب المنطقة ولكن كذلك مع الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني العاملة في هذا المجال.

تشارك الشبكة كمراقب في فريق خبراء تغير المناخ التابع للاتحاد من أجل المتوسط.

في عام ٢٠١٦، دعمت أمانة الاتحاد من أجل المتوسط إنشاء شبكة الشباب المتوسطي من أجل المناخ (MYCN)، التي تتألف من سبع جمعيات شبابية، للعمل مع الشباب كشريك كامل في جهود العمل المناخي.

تشارك الشبكة كمراقب في فريق خبراء تغير المناخ التابع للاتحاد من أجل المتوسط.

علاوة على ذلك، وانطلاقاً من وضعها كمراقب، شاركت أمانة الاتحاد من أجل المتوسط في تنظيم أحداث جانبية مع شبكة الشباب المتوسطي من أجل المناخ لزيادة تواجدها على المستوى العالمي وذلك خلال النسختين الرابعة والخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف.

أخيراً، يعمل الاتحاد من أجل المتوسط أيضاً مع السكان المستضعفين مع التركيز على جبهتين: العمال غير الرسميين والمتسربين من المدارس.

عُقدت في ٢٠١٩ ورشة عمل للاتحاد من أجل المتوسط حول دمج الأعمال غير الرسمية لبحث ظاهرة توسع الاقتصاد غير الرسمي علماً بأن النشاط غير الرسمي يعد موضوعاً متكرراً في مؤتمرات الاتحاد وندواته عبر الإنترنت على مدار العامين الماضيين.

علاوة على ذلك، ستظل الاتفاقيات متعددة الأطراف الخاصة بالتجارة الدولية والاستثمار تؤثر على العديد من المواطنين إذا لم تكن مصحوبة بإجراءات تضمن علاقات عادلة على مستوى القاعدة الشعبية في مجالات استحداث فرص العمل وحقوق العمال.

ضمنت النسخة الخامسة لمنتدى الحوار الاجتماعي للاتحاد من أجل المتوسط إحراز تقدم في هذه المجالات، على الرغم من الانقطاعات في العديد من ميادين العمل بسبب الوباء.

التحويلية مثل التجمعات البحرية أو التخطيط المكاني البحري، وبدعم التحول العام نحو التقنيات منخفضة الانبعاثات والاقتصاد الأزرق الدائري.

منذ عام ٢٠١٧، تدعم أمانة الاتحاد من أجل المتوسط مشروع «المهارات الزرقاء» (BlueSkills) لتوفير وظائف في المجال البحري من خلال تطوير المهارات وتبادل المعرفة والاهتمام بالبحوث لتعزيز الاستدامة في البحر المتوسط. في عام ٢٠٢١، نظمت الأمانة دورة تدريبية عن الوظائف الزرقاء والمهارات الشاملة للمهنيين الشباب والخريجين الجدد.

٢,٣ الشمول الاجتماعي والمساواة كعنصر أساسي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة

في عام ٢٠١٧، أطلق الاتحاد من أجل المتوسط أجندة أورو متوسطية مشتركة حول تعزيز دور المرأة في المجتمع وذلك خلال المؤتمر الوزاري بالقاهرة (نوفمبر ٢٠١٧).

وتهدف الأجندة إلى زيادة قيادة المرأة ومشاركتها السياسية، وتعزيز تمكينها الاقتصادي، ومكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، والقضاء على الصور النمطية للجنسين.

في عام ٢٠٢٠، تم اعتماد آلية رصد حكومية دولية، هي الأولى من نوعها في المنطقة، من قبل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط. وتهدف إلى قياس الجهود المبذولة لتعزيز حقوق المرأة وتمكين صانعي السياسات من التعامل مع المجالات التي تشهد تقدماً بطيئاً للغاية. وبناء على ذلك يتم متابعة ٢٠ مؤشراً جنسانياً واقتراح أدوات للمراقبة وإعداد التقارير على أساس الأولويات الأربعة الواردة في إعلان القاهرة الوزاري لعام ٢٠١٧.

ويعكس دعم الدول الأعضاء لنظام الرصد هذا التزامها المتزايد بتحقيق نتائج ملموسة في هذا الشأن.

علاوة على ذلك، أصبح مؤتمر المرأة للاتحاد من أجل المتوسط ملتقى مرجعياً في المنطقة الأورو متوسطية لتبادل الخبرات حول المساواة بين الجنسين.

تعتبر المنطقة الأورو متوسطية من أكثر المناطق شباباً في العالم. لذا وضع الاتحاد من أجل المتوسط الشباب في قلب أعماله. وتظهر الأنشطة المتعلقة بالشباب، التي تم تنظيمها منذ عام ٢٠١٧، أن أمانة الاتحاد تعمل على تطوير استراتيجية شبابية

٣. زيادة التأثير على الأرض للمواطنين: و القدرة للعمل

٣.١. التزام أقوى لتأثير أكبر

طورت أمانة الاتحاد من أجل المتوسط استراتيجية تمويل طويلة الأجل تتضمن إنشاء شركات منظمة مع المانحين الرئيسيين في المنطقة حتى يكون عملها أكثر تأثيراً.

وقعت أمانة الاتحاد اتفاقية مالية متعددة السنوات مع الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA) في فبراير ٢٠١٧ لدعم أنشطتها في مجال التنمية الأكثر شمولاً واستدامة في المنطقة.

كما تهدف الاتفاقية لتمويل أنشطة الحوار الإقليمي الذي تنظمه أمانة الاتحاد في مجالات تمكين المرأة والطاقة والعمل المناخي والبيئة والمياه والاقتصاد الأزرق. ويبحث الاتحاد من أجل المتوسط والوكالة السويدية حالياً تنفيذ المرحلة الثانية من الاتفاقية على نطاق أوسع.

في عام ٢٠١٧، وقعت أمانة الاتحاد إعلاناً مشتركاً مع وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية (BMZ) لدفع التكامل الإقليمي قدماً، وتوفير مجموعة واسعة من فرص العمل، ولاسيما بالنسبة للشباب، فضلاً عن تعزيز التجارة في منطقة المتوسط وخارجها.

لتحقيق هذه الأهداف، تدعم الوزارة الألمانية الاتحاد من أجل المتوسط من خلال المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) عبر مشروع استشاري للسنوات ٢٠١٧-٢٠٢١. بفضل هذا الدعم، تم تعزيز التبادلات في التوظيف والتجارة في القطاع الخاص والمجتمع المدني وبين أصحاب المصلحة الحكوميين في منطقة المتوسط. وتم توسيع نطاق المشروع أثناء تنفيذه.

تم توقيع اتفاقية في عام ٢٠١٤ مع وزارة الشؤون الخارجية النرويجية لتمويل المشاريع التي تحمل علامة الاتحاد من أجل المتوسط في مجال المساواة بين الجنسين. تم تنفيذ اتفاق مجدد وموسع، يغطي الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، لتمويل المشاريع التي تركز على تمكين المرأة والشباب، وتعزيز المساواة بين الجنسين، في العديد من الدول الأعضاء في جنوب البحر المتوسط.

٣.٢. تعزيز العمل على الأرض

في السنوات الأخيرة، عززت أمانة الاتحاد من أجل المتوسط قدراتها على مساندة ومتابعة تطوير وتنفيذ المشاريع، لاسيما على المستوى الفني. تدعم الأمانة تجاوز المآزق لإنجاح المشاريع، من خلال حشد الحكومات وأصحاب المصلحة وتسهيل الوصول إلى التمويل عبر شبكة نشطة من المانحين والمؤسسات المالية. وتساعد أمانة الاتحاد على إطلاق المشاريع بدعم من خبراء من الداخل والشركاء التقنيين.

بعد موافقة الدول الأعضاء بالإجماع، تمنح أمانة الاتحاد من أجل المتوسط علامة على المشاريع الإقليمية التي تساهم في الأهداف العامة للاستقرار والتنمية والتكامل الإقليمي و تحقق تأثيراً ملحوظاً لمواطني المنطقة الأورومتوسطية.

تهدف المشاريع الـ ٦٠ التي تحمل علامة الاتحاد من أجل المتوسط، بميزانية إجمالية قدرها ٥ مليارات يورو، إلى إفادة أكثر من ١٥ مليون شخص بالإضافة إلى ١٠٠ مليون آخرين بشكل غير مباشر.

في سبتمبر ٢٠١٨، اعتمد كبار مسؤولي الاتحاد من أجل المتوسط اقتراحاً لتنظيم عملية وضع علامة الاتحاد (للاطلاع على عرض شامل لعملية وضع علامة الاتحاد، انظر إلى الملحق: «المشاريع التي تحمل علامة الاتحاد من أجل المتوسط: الخلفية الوضع الراهن والنقاط الرئيسية»).

في عام ٢٠٢٠، أطلقت أمانة الاتحاد من أجل المتوسط برنامجاً لدعم التوظيف كاستجابة إقليمية لوباء كوفيد-١٩، ولدعم المنظمات غير الربحية في منطقة المتوسط التي توفر فرص عمل في ظل الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة. ويركز البرنامج على المشاريع التي تمكن من العثور على وظائف والاستمرار في كسب لقمة العيش وتحسين ظروف عملهم ومعيشتهم.

ويقدر العدد الإجمالي التقديري للمستفيدين من المشاريع الأربع المدعومة من البرنامج بنحو ١٨ ألف فرد من ٧ دول

يمكن أن يساهم تعزيز وتطوير قطاع السياحة المستدامة، المتصل بقطاعات الاقتصاد الأخرى، بشكل كبير في التنمية المستدامة للمنطقة.

لذا أطلقت أمانة الاتحاد من أجل المتوسط أنشطتها الأولى المتعلقة بالسياحة في عام ٢٠١٨.

وعقدت اجتماعاً لتبادل الأفكار، ركز على رقمنة الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع، وكذلك على الحاجة إلى تبني مقاربات مبتكرة للعمل المناخي وكفاءة الطاقة. وكان هذا الاجتماع بمثابة فرصة أولية للنقاش مع الخبراء وأصحاب المصلحة وإجراء حوار إقليمي أكثر تنظيماً للاتحاد من أجل المتوسط حول القضايا المتعلقة بالسياحة.

في عام ٢٠١٩، جمع الاتحاد من أجل المتوسط رواد الأعمال الشباب لتبادل الأفكار حول مشاريعهم وقصص نجاحهم في مجال السياحة، ولمناقشة دور القطاع كمحفز لخلق فرص العمل على صفتي المتوسط، وخاصة للشباب والنساء.

في السياق الحالي، يمثل الحوار بين الثقافات والأديان في منطقة المتوسط بعداً أساسياً هاماً لجميع أنشطة التعاون الإقليمي في إطار الاتحاد من أجل المتوسط وهو أمر بالغ الأهمية لمحاربة التطرف وجميع أشكال العنصرية، وكذلك للبناء على أساس التراث والتطلعات المشتركة.

بالإضافة إلى إطلاق يوم المتوسط، نظمت أمانة الاتحاد من أجل المتوسط أنشطة لتشجيع الحوار بين الثقافات. وفي عام ٢٠١٨، نظم كل من الاتحاد من أجل المتوسط ومجلس مدينة تاراغونا بشكل مشترك المنتدى الأول لشباب الاتحاد من أجل المتوسط كجزء من دورة الألعاب المتوسطية الثامنة عشرة. وفي عام ٢٠٢١، نظم فعالية عبر الإنترنت بمشاركة شباب من المنطقة حول مواجهة خطاب الكراهية في أشكاله المختلفة ومكافحته على وسائل التواصل الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، ركز منتدى سيدات الأعمال لعام ٢٠٢١ على الرقمنة كفرصة لنمو الأعمال التي تقودها النساء. وشارك فيه أكثر من ٥٠٠ سيدة أعمال، ومنظمات أعمال إقليمية، ومنظمات دولية رائدة، لبحث خطط دعم الأعمال في المنطقة الأورومتوسطية.

و قد شارك في تدريب على التحول الرقمي، والتجارة الإلكترونية، والابتكار المراعي للنوع الاجتماعي لمنظمات دعم الأعمال (BSOs) في المناطق الريفية.

٥.٢. الحماية المدنية

في ظل تزايد حرائق الغابات والفيضانات والزلازل والتلوث البحري والأوبئة والكوارث الطبيعية الأخرى في جميع أنحاء المنطقة الأورومتوسطية، يمثل التعاون في الحماية المدنية أولوية بين الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط.

بعد ١٠ سنوات من التوقف، عقدت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط والمفوضية الأوروبية اجتماعاً للمديرين العامين للحماية المدنية للدول الأعضاء في الاتحاد في ١١ فبراير ٢٠١٩ بغية إعداد خطة عمل إقليمية. وقد تم التركيز على تعزيز التعاون فيما يتعلق بإدارة مخاطر الكوارث وزيادة القدرة على الصمود، والتعاون بين المؤسسات والجهات الفاعلة السياسية والتشغيلية والعلمية.

ومنذ ذلك الحين، تم إنشاء مجموعات عمل اجتمعت بنجاح في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، لمناقشة خطة العمل الإقليمية والبرنامج الإقليمي الأورومتوسطي للوقاية من الكوارث الطبيعية والناجمة عن النشاط الإنساني و الاستعداد والاستجابة لها لمنطقة المتوسط.

وقد قام الاتحاد من أجل المتوسط، بعد أن حصل على دعم فني خارجي، بصياغة خطة عمل تتسق مع التوصيات والتقارير النهائية لمجموعات العمل الثلاثة.

٢.٦. القضايا الشاملة

برزت أهمية السياحة بالنسبة لاقتصاديات المنطقة الأورومتوسطية، وتأثيراتها المحتملة على النمو وخلق فرص العمل والبنية التحتية والفهم الثقافي.

المسيرة المستقبلية



شهد عام 2020 احتفالاً بارزاً بالتعاون والحوار الأورومتوسطي وهو المنتدى الإقليمي الخامس/ الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للشراكة الأورومتوسطية، والمعروفة باسم عملية برشلونة.

وبدعم من الدول الأعضاء التي جددت التزامها في هذه المناسبة، ومع تحديث إجراءات السفر للسنوات القادمة، ستسعى أمانة الاتحاد من أجل المتوسط جاهدة إلى المساهمة في الانتعاش بعد جائحة كوفيد-19 في المنطقة الأورومتوسطية، اعتماداً على التنوع والموارد التي تزخر بها.

عليه خارطة الطريق لعام 2017. وستعتمد بشكل خاص على الولايات التي تم إقرارها مؤخراً في مجالات التوظيف والعمل والطاقة والاقتصاد الأزرق والبيئة وتغير المناخ، كما ستمهد الطريق نحو استراتيجيات إقليمية محدثة في مجالات تمكين المرأة والتنمية الحضرية، النقل، والحماية المدنية.

علاوة على ذلك، ستسعى أمانة الاتحاد من أجل المتوسط إلى تعزيز عملها في المجالات التي كانت قدراتها فيها محدودة حتى الآن، وهي القضايا الشاملة مثل الهجرة، والوقاية من التطرف.

وستواصل أمانة الاتحاد تنفيذ الأولويات الخمسة المحددة في عام 2020، بما يتماشى دائماً مع إطار العمل الأكبر الذي نصت

ومع ذلك، استمرت المنظمة في تحمل مسؤولياتها لدعم التعافي في مرحلة ما بعد الوباء مع تعديل أسلوب عملها العادي بحكم الضرورة، بتنظيم فعاليات متنوعة عبر الإنترنت، صارت ساحات افتراضية للنقاش واتخاذ القرارات. وأتاح ذلك للاتحاد الوفاء بالتزامه بالعمل على ألا يتخلف الأشخاص الأكثر عرضة للأخطار عن الركب.

وقد خصص الاتحاد من أجل المتوسط صفحة على الإنترنت لعرض أنشطته وجهوده لمكافحة وباء كوفيد-19 ولضمان أن يظل الشركاء وأصحاب المصلحة مطلعين على المبادرات الأورومتوسطية التي تعالج هذه الأزمة غير المسبوقة. وبفضل هذه الجهود، زادت التوعية التي تقوم بها المنظمة، حيث وصلت أنشطتها عبر الإنترنت إلى الأشخاص الذين لم تكن أمامهم طريقة أخرى للمشاركة فيها.

لمزيد من التفاصيل حول أنشطة الاتحاد من أجل المتوسط منذ عام 2017:



UfM Annual Report
2020



UfM Annual Report
2019



UfM Annual Report
2018



UfM Annual Report
2017

٣,٣ قدرة أفضل على العمل

أعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط. و المشاريع هي:

1. SEARCHed - تعزيز التوظيف وتنظيم المشاريع لتجاوز الأضرار الوبائية لكوفيد-19.
2. Rise - المرونة والابتكار من خلال تعزيز ريادة الأعمال.
3. FLOWER - زيادة فرص المرأة في السوق المحلية وتمكينها وتعزيز صمودها.
4. MAST - التحالف المتوسطي للسياحة المستدامة في مرحلة ما بعد كوفيد-19.

تقوم أمانة الاتحاد من أجل المتوسط بتعبئة الحكومات والمؤسسات المالية والجهات المانحة المحتملة الأخرى لجلب التمويل للمشاريع التي تحمل علامة الاتحاد.

ففي عام 2018، تلقت محطة تحلية المياه في غزة التمويل اللازم (456 مليون يورو) لبناء أكبر مشروع للبنية التحتية على الإطلاق في المنطقة، وذلك بفضل الدعم السياسي والمالي من الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط والمفوضية الأوروبية بعد حملة ترويجية نظمتها الأمانة لجذب المانحين.

و في العام نفسه، دعمت أمانة الاتحاد من أجل المتوسط أيضاً مبادرة مكافحي البلاستيك في مرحلتها لجمع الأموال وساعدت المروج على عرض المشروع على الصناديق الأوروبية.

وحصل مشروع مكافحي البلاستيك في المناطق البحرية المحمية على خمسة ملايين يورو من برنامج إنترج ميد (Interreg Med) التابع للاتحاد الأوروبي للفترة 2018-2022.

على مدى السنوات الماضية، ركز الاتحاد من أجل المتوسط بشكل خاص نشاطه على تمويل المناخ والاستثمار المستدام من خلال العمل مع العديد من الشركاء ولاسيما RY0 (مناطق العمل المناخي) وبنوك التنمية متعددة الأطراف (EBRD, EIB).

وأخيراً، ساعدت الأمانة أيضاً مشروع اليونيدو «تعزيز تمكين المرأة من أجل التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» لتمويل مبادرة تجريبية من خلال اتفاقية تمويل مع إمارة موناكو.

والهدف من الاتفاقية، التي من المتوقع أن تستمر لأربع سنوات، هو تعزيز تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر التي تقودها النساء من أجل خلق المزيد من فرص الأعمال والوظائف للنساء في سن العمل في تونس.

للتعامل مع النمو المطرد في أنشطة الاتحاد من أجل المتوسط، تعمل أمنائه باستمرار على تكييف نظام الحوكمة الخاص بها ومنهجها في العمل لضمان الفاعلية.

وافقت الدول الأعضاء، في يوليو 2018، على حزمة إصلاحات إدارية رئيسية، في محاولة لتحسين الحوكمة والمساءلة، وزيادة الشفافية، وتعزيز قدرة الأمانة العامة على تنفيذ أنشطة ملموسة.

في أعقاب اعتماد سياسة مكافحة الاحتيال والفساد في اجتماع كبار المسؤولين في 17 يوليو 2018، أطلقت الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط لجنة مراقبة قدمت أول مذكرة لها في عام 2021.

وفي سياق تحديث نظام الحوكمة والرقابة الداخلية لأمانة الاتحاد، ولا سيما الفصل بين واجبات الجهات الفاعلة المالية، وافق كبار المسؤولين في الاتحاد على تعيين مسؤول حسابات خلال اجتماعهم بروكسل في عام 2019.

أثرت جائحة كوفيد-19 المستمرة منذ أكثر من عام ونصف على نمط حياة الجميع، وعلى الأعمال التجارية العادية التي لم تستأنف للكثيرين. كما طال هذا التأثير الاتحاد من أجل المتوسط الذي يلعب دوراً فريداً كمنصة للحوار في المنطقة، تسمح بجمع الناس والآراء، ومشاركة الأفكار والأفعال الواجب القيام بها.

ومع ذلك، استمرت المنظمة في تحمل مسؤولياتها لدعم التعافي في مرحلة ما بعد الوباء مع تعديل أسلوب عملها العادي بحكم الضرورة، بتنظيم فعاليات متنوعة عبر الإنترنت، صارت ساحات افتراضية للنقاش واتخاذ القرارات. وأتاح ذلك للاتحاد الوفاء بالتزامه بالعمل على ألا يتخلف الأشخاص الأكثر عرضة للأخطار عن الركب.

وقد خصص الاتحاد من أجل المتوسط صفحة على الإنترنت لعرض أنشطته وجهوده لمكافحة وباء كوفيد-19 ولضمان أن يظل الشركاء وأصحاب المصلحة مطلعين على المبادرات الأورومتوسطية التي تعالج هذه الأزمة غير المسبوقة. وبفضل هذه الجهود، زادت التوعية التي تقوم بها المنظمة، حيث وصلت أنشطتها عبر الإنترنت إلى الأشخاص الذين لم تكن أمامهم طريقة أخرى للمشاركة فيها.

• دعم، عند وجود ما يبرر ذلك، تسمية «المبادرات» أو «البرامج»، الرامية إلى تعزيز نهج إقليمي مشترك وتغطية أكبر عدد ممكن من البلدان في الإقليم، على الرغم من أن المشروعات الفردية قد تظل داخل الإطار الوطني. ومن شأن ذلك تحقيق فائدة إضافية تتمثل في السماح باتباع نهج أكثر اتساقاً ومنهجية داخل قطاع معين في جميع أنحاء المنطقة.

وتقضي عملية المراجعة بضرورة إعادة تقييم جميع المشاريع المصنفة على فترات زمنية مدتها ثلاث سنوات حتى يقرر كبار المسؤولين إذا ما كان يجب إبقاء العلامة أو سحبها. وتحقيقاً لذلك، استحدثت أمانة الاتحاد إجراء يتم تطبيقه حالياً.

تغطي المشاريع المصنفة القطاعات الست المختلفة لعمل الاتحاد من أجل المتوسط وهي متنوعة للغاية من حيث طبيعتها وحجمها ونضجها. وتختلف بشكل كبير المشاريع «الصعبة»، التي تتطلب مبالغ كبيرة من الاستثمار الرأسمالي طويل الأجل في البنية التحتية، عن المشاريع «اللينة» التي تركز على التدريب وبناء القدرات والعمل الشبكي.

وفقاً لخارطة طريق لعمل الاتحاد من أجل المتوسط، دعا وزراء الخارجية إلى التفكير في عملية التوسيم وطبيعتها وقيمتها المضافة. ودعمت أمانة الاتحاد هذا التفكير بإطلاق دراسة خارجية متعمقة لتقييم الضوابط الحالية لوضع العلامات وهي عبارة عن تحليل هذه التجربة، واستعراض الخيارات والسيناريوهات والتوصيات الممكنة لمجالات التحسين. بالإضافة إلى ذلك، تم إصدار وثيقة غير رسمية تتضمن توصيات لتحسين عملية التوسيم. وقد تم اعتمادها من قبل كبار المسؤولين في أكتوبر 2018.

منذ اعتماد التوصيات، حرصت الأمانة على ضمان التطبيق الفعال للقرار الذي اتخذته البلدان الأعضاء في هذا الصدد، وكيّفت منهجية دراسة المشاريع وفقاً لذلك، ولاسيما:

• تشجيع مناقشة المشاريع التي يحتمل توسيمها ضمن المنصات الإقليمية القطاعية للاتحاد من أجل المتوسط، كوسيلة لإثارة الاهتمام وتلقي التعليقات والدعم من جميع الدول الأعضاء، فضلاً عن تعزيز التكامل وتجنب الازدواجية مع الأنشطة الأخرى الجارية في المنطقة.

مرفق المشاريع التي تحمل علامة الاتحاد من أجل المتوسط (UfM): الخلفية، الحالة الراهنة والنقاط الرئيسية

في خارطة طريق الاتحاد من أجل المتوسط للعمل، أكد الوزراء أن «مفهوم التوسيم» (أو وضع علامة الاتحاد من أجل المتوسط UFM label) كان «في صميم أنشطة الأمانة العامة» وأن «الطبيعة الحقيقية لعلامة الاتحاد ولاسيما قيمتها المضافة، هي مسألة ذات أهمية مركزية».

وتعد المبادئ التوجيهية للمشاريع، التي اعتمدها كبار مسؤولي الاتحاد من أجل المتوسط في أبريل 2011، هي الوثيقة المرجعية الأساسية. وبفضل طبيعتها العامة، فقد فتحت المجال للنظر في مجموعة واسعة جداً من المشاريع.

ويتم تفعيلها بشكل أكبر في دليل المشروعات الداخلي لأمانة الاتحاد، والذي يتناول بطريقة مفصلة الإجراءات التي تغطي مختلف القضايا، بدءاً من اقتراح المشروع وعرضه، إلى التوسيم، والمتابعة والرقابة.

كما هو موضح في الوثائق المرجعية أعلاه، يتم منح علامة الاتحاد خلال اجتماعات كبار المسؤولين وبعد الانتهاء من إجراء تحضيرى مفصل، في حين أن أمانة الاتحاد هي المسؤولة عن إعداد المشاريع على أساس مقترحات مسبقة من مروجي المشروعات. يتم إجراء تقييم واختيار المشاريع التي تعرض على اجتماعات كبار المسؤولين داخل أمانة الاتحاد بمشاركة كبار الخبراء من الأقسام القطاعية الست.

تقر خارطة طريق الاتحاد من أجل المتوسط أن علامة الاتحاد هي أداة أساسية لترجمة الأولويات المحددة على المستوى السياسي وفي حوارات السياسات، التي تجري داخل المنصات القطاعية، إلى دعم ملموس لمشاريع تحقق المنفعة على أرض الواقع.

وتوفر العلامة نفوذاً سياسياً ورؤية واضحة وتعمل على إبراز قيمة التعاون الإقليمي، من خلال الالتزام السياسي القوي من جانب 42 دولة، والاعتراف الإقليمي، والرؤية على أعلى مستوى، والتكرار المحتمل فضلاً عن مشاركة أفضل الممارسات للمشاريع الناجحة.

وتجدر الإشارة إلى أن إعلان باريس لعام 2008 قدم التفويض الأولي للاتحاد من أجل المتوسط والقاضي «بمراعاة الطابع الإقليمي ودون الإقليمي والعابر للحدود للمشاريع المقترحة، فضلاً عن حجمها وأهميتها والمصلحة التي تحققها للأطراف المعنية، بما يتماشى مع نطاق وأهداف المبادرة الأساسية».

منذ البداية، تم توسيم 60 مشروعاً، من بينهم:

5

تم سحب علامة الاتحاد منهم.

46

قيد التنفيذ حالياً،

14

تم استكمالهم بنجاح، وبذلك تم الانتهاء من تنفيذها،



أصحاب العمل المحتملون، مثل العمل الجماعي وحل المشكلات والقيادة.

يقوم مركز ريادة الأعمال و التنمية التنفيذية بمساعدة مشروع تنمية وتوسيع الشركات الصغيرة و المتوسطة CEED GROW النساء في التغلب على العقبات التقليدية التي يواجهنها من خلال تقديم التدريب على إدارة الأعمال والإدارة المالية.

يستخدم مشروع HOMERe التدريب عبر الحدود كأداة لمكافحة الفجوة القائمة في المهارات. ويهدف، من خلال شبكه من المؤسسات الأكاديمية، إلى جذب الشركات الخاصة العابرة للحدود في منطقة المتوسط، التي تبحث عن موظفين متفوقين. يوفر البرنامج المساعدة في تحديد وإعداد وتوجيه الطلاب المؤهلين بشكل مناسب، بينما تلتزم الشركات المضيفة بتخصيص معلم للتدريب ودفع بدل شهري لهم. تستمر فترة التدريب في المتوسط لمدة ٦ أشهر.

إن المشروع الذي تم تنفيذه في تسع دول، اعتماداً على شبكة من مائة جامعة، قد استفاد منه بالفعل أكثر من خمسمائة طالب (٤٧٪ إناث) يشاركون في دورات تدريبية دولية في منطقة المتوسط (من الجنوب إلى الشمال، ومن الجنوب إلى الجنوب) ومن الشمال إلى الجنوب).

حول مرفق تحلية المياه في قطاع غزة. وكان المؤتمر الذي عقد ببروكسل ناجحاً بشكل عام حيث بلغت الإسهامات أكثر من ٨٠ في المائة من التمويل اللازم للمشروع. كما تم تحديث دليل المانحين في هذه المناسبة.

خصصت إسبانيا مليون يورو لبناء محطة تحلية المياه في عام ٢٠٢٠. ويجري حالياً تخطيط المشروع وإعداد وثائق المناقصة، في حين أن المكون الذي يقوده البنك الدولي فيما يتعلق بالنقل بين الشمال والجنوب مازال قيد الإنشاء. وقعت الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) اتفاقية سيتم بموجبها صرف ٣٥ مليون يورو مع صندوق البيئة العالمي لدعم الأنشطة الخضراء المتعلقة بتحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي في غزة. وارتفعت المساهمة الألمانية إلى ٥٢ مليون يورو تقريباً.

يستهدف مشروع الفرصة العالية للتوظيف التنفيذي بمنطقة المتوسط (HOMERe) بشكل أساسي الطلاب المتفوقين في السنة الأخيرة من دراستهم قبل التخرج، بهدف تسهيل انتقالهم من بيئة أكاديمية إلى وظيفة في بلدهم.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) على عكس المتوقع غالباً ما تزداد بطالة الشباب مع ارتفاع مستوى التعليم - أي أن الخريجين الحاصلون على تأهيل عالي يكافحون للعثور على عمل. على الرغم من خلفياتهم الأكاديمية القوية، حيث لا يمتلك الخريجون غالباً المهارات العامة التي يبحث عنها

وهكذا، حتى الآن، بلغ عدد المشاريع الحاملة لعلامة الاتحاد من أجل المتوسط ٦٠ مشروعاً بميزانية إجمالية قدرها ٥ مليارات يورو.

يتم تحديد المشاريع المصنفة وفقاً للأولويات الإقليمية، ضمن المجالين الموضوعيين الاستراتيجيين للتنمية البشرية الإقليمية والتنمية المستدامة الإقليمية. للتعرف أكثر على نماذج ملموسة للمشاريع المصنفة، لإبراز تنوع المواضيع التي يتم تناولها وتأثيرها على المنطقة. ويمكن تسليط الضوء على الأمثلة التالية:

التنمية المستدامة: ٢٧ مشروعاً
البيئة والمياه والاقتصاد الأزرق: ١٤ مشروعاً
النقل والتنمية الحضرية: ٩ مشاريع
الطاقة والعمل المناخي: ٤ مشاريع

التنمية البشرية الإقليمية: ٣٣
التنمية الاقتصادية والتوظيف: ١١ مشروعاً
الشؤون الاجتماعية والمدنية: ١٠ مشاريع
التعليم العالي والبحث: ١١ مشروعاً

قطاعات متعددة: ١

يكتسب مشروع محطة تحلية مياه البحر لقطاع غزة أهمية كبرى ويتكون من ثلاثة مشاريع متكاملة في قطاع غزة: وهي إنشاء محطة تحلية مياه البحر بالتناضح العكسي (SWRO) بحجم ٥٥ مليون متر مكعب، وزيادتها إلى ١٠٠ مليون متر مكعب، ونظام نقل بين الشمال والجنوب، ومشروع تقليل المياه التي لا تدر عائداً.

سيساعد المشروع في معالجة العجز المائي الكبير لما يزيد عن مليوني شخص. كما أنه جزء من برنامج فلسطيني أوسع للمياه في غزة، والذي يهدف إلى حل أزمة المياه في قطاع غزة، حيث أن ٩٥٪ من المياه غير صالحة للشرب بسبب الإفراط في ضخ المياه الجوفية الساحلية، وهي مصدر المياه الوحيد المتاح في المنطقة. علاوة على ذلك، فإنه سيساعد على تقليل تلوث البحر المتوسط، من خلال منع انهيار الخزان الساحلي ودعم الاستقرار السياسي في المنطقة بمعالجة ندرة المياه.

سيؤدي إنشاء مرفق تحلية المياه ونظام التوزيع هذا إلى تعزيز خلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية المستدامة في هذه المنطقة المكتظة بالسكان.

في ٢٠ آذار (مارس) ٢٠١٨، نظمت المفوضية الأوروبية، بالشراكة مع الاتحاد من أجل المتوسط، مؤتمر المانحين رفيع المستوى





- ويهدف مشروع CEED GROW: تنمية وتوسيع نطاق الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم الممتد لفترة عام واحد إلى تعزيز مهارات القيادة وإدارة الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء، وتقليل الفجوة في رأس المال البشري، وزيادة عدد رائدات الأعمال والمديرات اللاتي يمتلكن / يدرن الشركات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم زيادة عدد الوظائف المساهمة في الاقتصادات الوطنية بالمنطقة.
- تحديد الموجهين وتكوين 04 علاقة توجيهية
- إتاحة 030 ساعة من التوجيه
- تنظيم حدثين للتواصل والتعلم في كل بلد

من حيث التأثير، تجدر الإشارة إلى أنه تم إنشاء 119 وظيفة جديدة في المغرب أثناء تنفيذ البرنامج، بما يشمل 83 موظفًا و 36 موظفة تم تعيينهم خلال الفترة المشار إليها. أظهر البرنامج فاعليته في مساعدة المشاركين في تحقيق العائدات المتوقعة التي تم جمعها في 10 يونيو 2020 والبالغة 377000 درهم (34,683 يورو) وتمكينهم من مواصلة الحياة ومواجهة أزمة الوباء.

انخفضت إيرادات المشاركات في برنامج «We Inspire» لدعم رائدات الأعمال المغربيات بنسبة 05% مقارنة بعام 2019، لكنها وصلت إلى 99% من إيراداتهن المتوقعة لعام 2020 بفضل جلسات التوجيه والتدريب عبر الإنترنت مع مستشارين مما ساعدن فعليًا في الحفاظ على نشاطهن وعمالتهن.

إلى جانب ذلك، كان على شركات التجارة الإلكترونية الأخرى بيع منتجاتها على وسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى عملاء جدد والحفاظ على نشاطها، وهو ما يظهر أن الرقمنة كانت عنصرًا رئيسيًا في تجاوز الأزمة بنجاح.

من خلال نموذج CEED العابر للحدود، يلتزم مقدم المشروع بتمكين رواد الأعمال من تونس والمغرب من التواصل مع نظرائهم من مختلف البلدان الذين يتشاركون معهم نفس الأفكار من أجل التعرف على طرق مختلفة للتغلب على التحديات وكذلك التعرف على الفرص المتنوعة المتاحة على الصعيد الدولي .

كان البرنامج قد بدأ في شهر فبراير، وبعد أسابيع قليلة من شروع الفريق في اتخاذ إجراءات النشاط، أعلنت السلطات المغربية والتونسية عن قيود صارمة للتصدي لوباء كوفيد-19.

وبحلول شهر ديسمبر 2020، وميزانية قدرها 180 ألف يورو، تم تحقيق الأهداف التالية:

- إدماج وتدريب إلى 127 مستفيدا

بعد التفكير في دورة الحياة ونهج الاقتصاد الدائري، سيجري المشروع أيضًا تقييمات منهجية للجدوى والجدارة والاستدامة، مع إشراك الأطراف المعنية مثل سلطات الموانئ والصيادين والبلديات.

كما يتضمن المشروع مجموعة واسعة من الإجراءات لرفع وعي أصحاب المصلحة وتعزيز التغيير في تصوراتهم وسلوكهم تجاه النفايات. ويشير التوسيم بختم الاتحاد من أجل المتوسط إلى الحاجة الملحة للعمل الجماعي نحو نهج إقليمي مشترك ومنسق، من أجل تبني الإجراءات اللازمة وتوفير الحلول الإقليمية لتلك المشكلة المشتركة.

وقد تم، بناءً على تنسيق مدروس بين مقدم المشروع، وجامعة سيبينا (UNISI)، والاتحاد من أجل المتوسط، واستراتيجية قوية لجمع الأموال، إطلاق حملة لتمويل أنشطة المشروع في كل من ضفتي حوض البحر المتوسط.

خلال الفصل الأول من عام 2021، تم إبلاغ فريق جامعة سيبينا (UNISI) بما يلي:

- تمت الموافقة على مشروع تعزيز نقل المعرفة للقضاء على المخلفات البحرية في البحر المتوسط من خلال دمج التكيف

فيما يتعلق بتونس، أقر المستفيدون بأنهم حققوا في المتوسط زيادة في الإيرادات بنسبة 16,70% مقارنة بعام 2019. و إذا قارنا بالمعدل الوطني التونسي، وفقًا لتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تأثير كوفيد-19 على الاقتصاد التونسي، يتراوح التغيير في الدخل بين 0,6% و 29% حسب القطاع. بالإضافة إلى ذلك، خلال الفترة التي يشملها التقرير، تم إنشاء وظيفة واحدة على الأقل لكل شركة.

- على مدى 4 سنوات، يعالج مشروع مكافحو البلاستيك في المناطق البحرية المحمية دورة الإدارة الكاملة للمخلفات البحرية من المراقبة والتقييم إلى الوقاية والتخفيف. يتضمن المشروع أيضًا إجراءات لتعزيز التواصل بين المناطق البحرية المحمية البحرية والساحلية (CMPAs) الواقعة في ألبانيا وكرواتيا واليونان وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا. من المقرر مد النتائج والإنجازات لتشمل حوض البحر المتوسط بشكل عام.

تم تبني سلسلة من إجراءات الوقاية والتخفيف الملموسة واختبارها وتعزيزها أثناء المشروع في العديد من المناطق التجريبية في حوض المتوسط، وتشمل: انتشار المخلفات، إزالة وجمع معدات الصيد المهجورة، إنشاء آليات إعادة التدوير مثل مبادرة البحار الصحية؛ وإنشاء أنظمة الإرجاع / الإيداع للتغليف.

ENI CBC Med



المحمية (من خلال مجموعة أدوات حول منهجيات التعامل مع المخلفات البحرية وطرق أخذ العينات).

يقوم مشروع مكافحو البلاستيك Plastic Busters بتحليل آثار المخلفات البلاستيكية للحد من تأثيرها في البحر الأبيض المتوسط.

وفي الوقت نفسه، يهدف المشروع COMMON (و هو مشروع ENI CBC Med) إلى تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) للتعامل مع المخلفات البحرية في خمس مناطق ساحلية تجريبية في إيطاليا وتونس ولبنان، وتعزيز نهج تشاركي فعال، و اختبار نموذج قابل للتداول عبر حوض البحر المتوسط.

القائم على النظام البيئي (EbA) مع الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (GIZC).

جرت الموافقة على مشروع «مكافحو البلاستيك» (Plastic Busters CAP) المقدم إلى برنامج حوض البحر المتوسط IEV CT للفترة من 2014-2020. وقد دخل في مرحلة التفاوض مع برنامج التعاون عبر الحدود ضمن أداة الجوار الأوروبي ENI CBC.

• تم الموافقة على مشروع (بلح البحر) MUssel للإنتاج المستدام Recycle المعروف على برنامج «لايف» التابع للاتحاد الأوروبي ومن المتوقع أن يبدأ في نهاية عام 2021.

• جرت الموافقة على مشروع «Monitoraggio» المعروف على الصندوق البحري الأوروبي والثروة السمكية (FEAMP) و دخل حيز التنفيذ في مايو 2021 بالتنسيق مع معهد البحوث وحماية البيئة ISPRA.

تم تمويل أنشطة المشروع الذي يحمل ختم الاتحاد من أجل المتوسط في كل من شمال وجنوب منطقة المتوسط. يشكل هذا الهيكل المالي قيمة مضافة حيث سيسمح بالآتي:
الارتقاء بالجهات الفاعلة في الضفة الجنوبية
- تنسيق الأنشطة المتعلقة بالإدارة بأكملها - دورة إدارة المخلفات البحرية في منطقة البحر المتوسط بأكملها.

وعلى المستوى الوطني، يستعد مشروع مكافحو البلاستيك في المناطق البحرية المحمية (Plastic Busters MPAs) لتنفيذ أنشطة في ألبانيا وكرواتيا وفرنسا وإيطاليا واليونان وإسبانيا، وهو أول مشروع على مستوى الحوض، حيث تقوم دول الاتحاد الأوروبي و آلية التمويل الأوروبية قواها للقضاء على النفايات البحرية من خلال نهج منسق من أجل:

1- تشخيص تأثير المخلفات البحرية على التنوع البيولوجي في المناطق البحرية المحمية، مما في ذلك تحديد «المناطق التي تشهد أعلى تركيز للمخلفات البحرية».

2- تحديد واختيار تدابير رصد المخلفات البحرية وتدابير الوقاية والتخفيف في المناطق البحرية المحمية

3- وضع إطار عمل مشترك للتعامل مع المخلفات البحرية في المناطق المشتركة ضمن برنامج «Interreg Med» للحفاظ على التنوع البيولوجي في المناطق البحرية المتوسطة المحمية.





ufmsecretariat.org



Palau de Pedralbes | Pere Duran Farell, 11 | 08034 Barcelona, Spain
Phone: 00 34 93 521 4100 | Fax: 00 34 93 521 4102